

داعش والمقاتلون الأجانب: تقييم التهديد والإعادة المحتملة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الدمج

إعداد: Antoine Andary, Amanda Garry

Allison McDowell-Smith, Ph.D. and Ardian Shajkovci

المصدر: Home Land Security Today US

هذا المقال الصادر عن Home Land Security Today US لمجموعة من الكاتبين؛ يتحدث عن القلق من عودة الفئات التي قد تنشر أيديولوجية متطرفة عنيفة أو تنفذ هجمات إرهابية تحت راية داعش أو جماعات إرهابية أخرى. وقد تناول البحث الاعتبارات التاريخية والمفاهيمية، حتمية إعادة الدمج والتأهيل والعودة إلى الوطن، إعادة الأطفال إلى الوطن، مع مراعاة الاحتياجات النفسية، المعوقات القانونية والمعوقات السياسية، ليصل أخيراً إلى استنتاج مفاده أن من المرجح أن يظل المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين قاتلوا في العراق وسوريا مصدر قلق أممي رئيسي للعديد من الدول الغربية لسنوات قادمة. لقد تحول تنظيم داعش أيضاً إلى شبكة سرية، في كل من العراق وسوريا، بينما لا يزال يمثل أيضاً تهديداً عالمياً بقيادة مركزية، وهو أمر يمثل إشكالية أيضاً. إن الفشل في التعرف على هذا الخطر ووضع سياسات مناسبة لمكافحته، إلى جانب معدل العائد المنخفض نسبياً، يؤدي إلى خطر وقوع هجمات إرهابية في أوروبا وأماكن أخرى. يبدو أن إعادة الاندماج السلمي في المجتمع أمر ممكن.

لا تزال المخاوف بشأن العائدين من داعش تضغط على العديد من الحكومات الغربية، وكذلك القلق من الجهات الفاعلة المحلية التي قد تنشر أيديولوجية متطرفة عنيفة أو تنفذ هجمات إرهابية تحت راية داعش أو جماعات إرهابية أخرى. يجادل البعض بأن هجوم فيينا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، والذي قُتل فيه أربعة أشخاص، كان بمثابة إعادة إطلاق داعش لحملة "أوروبا". بشكل قابل للنقاش، أظهر مؤيدو القاعدة والمتعاطفون معها اليوم مزيداً من الثبات كعملاء للخلايا النائمة، وفي بعض الأحيان ينتظرون ما يصل إلى عامين أو ثلاثة أعوام لتوجيه الأوامر قبل اتخاذ أي إجراء. يبدو أن التلقين العقائدي "الخاطف للانفجار" الذي ينشره تنظيم الدولة الإسلامية تجاه قاعدة أتباعه في الوقت الحاضر قد أصبح سريعاً وقد تم تشديده. ربما تعمل قضية مدرس المدرسة الإعدادية الفرنسية الذي قُتل بوحشية في أكتوبر / تشرين الأول 2020 في كونفلانس سانت أونورين، بفرنسا، على يد متشدد جهادي، على توضيح النقطة وربما لفت الانتباه إلى أشكال العنف والإرهاب الناشئة حديثاً في أوروبا. أدى هذا العمل الإرهابي المحدد مرة أخرى إلى تكثيف الجدل العام حول "الجو الراديكالي" في أوروبا، والذي تتخلله آراء متنوعة حول مواضيع مثل العلمانية والإرهاب والعنف المستشري والهجرة وحرية التعبير.

وزعمت وسائل إعلام أوروبية أن المشتبه به كان على اتصال في إدلب شمال غرب سوريا، وأنه كان مقرباً من هيئة تحرير الشام، على الرغم من استمرار التحقيق الرسمي في فرنسا. ظهر عبد الله أنزوروف نشطاً للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي، وتغريداته لا تترك سوى القليل من الشك حول رؤيته الأصولية للدين. وصل نيكولا شابوي من لوموند إلى حسابات أنزوروف على تويتر ووجد أكثر من 3000 تغريدة نُشرت بين يونيو وأكتوبر 2020 كل منهم تحت حسابات

مختلفة. في البداية تبادل النكات مع معارفه. تدريجيًا، نما عرضه للإسلام. أوضح شابويز: "لقد شرح رؤيته للعالم بعبارات ثنائية، أي ما يعتبر حلالًا [مسموحًا] وحرامًا [محظورًا]". بدا أنزوروف يقفًا في إخفاء الإكراهات المتطرفة، وفي عدة مناسبات أعرب عن دعمه لطالبان في أفغانستان وفرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. أعاد تغريد منشور يشير إلى داعش، لكنه كان حريصًا على عدم الانغماس في مناقشة قضايا الإرهاب. لذلك، تمكن أنزوروف من الهروب من رادار أجهزة المخابرات الفرنسية.

من المرجح أن تستمر الأسئلة حول ما إذا كان المقاتلون الأجانب العائدون سيختارون العنف بأي ثمن بمجرد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ولا يزال المئات من المعتقلين والسجناء المرتبطين بالإرهاب والتطرف يقبعون في السجون الأوروبية، من بينهم حوالي 220 في السجون البلجيكية وحدها. يشمل هذا العدد "العائدين، والمدانين بالإرهاب، وخطباء الكراهية، وما يسمى بالمجرمين المتطرفين". تبنت بلدان مختلفة حلولها المتنوعة، بدءًا من التسامح إلى العقاب والإجراءات العقابية. ومما يزيد من التعقيد حقيقة أن آلاف الأطفال لا يزالون في حالة من النسيان في سوريا والعراق، حيث أكدت الأمم المتحدة ومنظمات أخرى أن الحكومات تتحمل "المسؤولية الأساسية لمعالجة محنة مواطنيها، بمن فيهم الأطفال. تضع الشهادات التالية من وزارة الخارجية وخبراء قانونيين ونفسيين محليين ودوليين آخرين أساسًا لبعض الاعتبارات المهمة حيث تواصل الحكومات معالجة قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم.

الاعتبارات التاريخية والمفاهيمية

هناك حاجة شاملة للتعامل مع كل قضية مع وضع عدة عوامل في الاعتبار، أحدها هو التاريخ. التاريخ يعيد نفسه وضمن وجود فهم كاف لماضينا سيسمح لنا بالاستعداد بشكل أفضل للمستقبل ولأي تحديات قد تنشأ. كما ذكر جون جيدوك، "السؤال ليس فقط كيف نحارب الإرهاب، ولكن كيف نعيش مع الأشخاص الذين وضعنا عليهم صفة الإرهابيين".

من المنظور القانوني، نحتاج إلى تعريف مصطلحات مثل FTF بالإضافة إلى العديد من التهديدات التي نسعى جاهدين للحد منها. لدى حكومة الولايات المتحدة ما لا يقل عن 13 تعريفًا مختلفًا للإرهاب، مما يخلق تحديات في المجال القانوني. صرح جيدوك، "إذا كانت الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع الاتفاق على ماهية الإرهاب بالضبط وما هو الإرهابي، فكيف يجتمع العالم للتوصل إلى فهم وتعريف واحد مقبول بشكل عام للإرهاب؟"

تخلق التعريفات المتنوعة حواجز أمام النجاح وتعيق قدرتنا على توجيه الاتهام إلى الأفراد ومقاضاتهم على مستوى ثابت، خاصة على المستوى الدولي. يحتاج الممارسون إلى التفكير فيما نفعه مع الأفراد المتورطين في الإرهاب، سواء كان ذلك يشمل الحبس المطلق أو غسل الدماغ أو نزع التطرف. أوضح جيدوك: "لن نقطع طريقنا إلى السلام أبدًا في هذا الوضع... وعلينا أن نبدأ التفكير الآن في الحل طويل الأمد." تحتاج البلدان إلى إيلاء المزيد من الاعتبار للظروف الفردية وتعزيز النتائج المستدامة. تتيح لنا تجربة خليج غوانتانامو، على سبيل المثال، إدراك أن العالم لم يجتمع معًا لوضع تعريف أو الاتفاق على سلوك الولايات المتحدة عند التعامل مع المعتقلين. لم تتفق البلدان على الأفراد الذين ينبغي استعادتهم. أوضح Giduck كذلك، "إننا نواجه وضعًا مشابهًا في العراق وسوريا، بما في ذلك حالة الأفراد بمجرد عودتهم وكيف سيكون رد فعل الدول الأصلية تجاههم وما هي الفرص التي ستمنحهم". وضع Giduck أيضًا التركيز حول كيفية تعريف الإعادة إلى الوطن في بلدان مختلفة إلى جانب مدى ودرجة احترام أحكام المحاكم الأجنبية وربما الاستئناف. فيما يتعلق بالمقاضاة، افترض جيدوك، "الولايات المتحدة تستحق الكثير من التدقيق لأن القوانين هي مجرد قانون جمعيات ينص على أنه يجب أن يكون هناك دليل على العضوية النشطة والنية المحددة."

حتمية إعادة الدمج والتأهيل والعودة إلى الوطن

لا تزال العديد من البلدان تركز على إعادة الإدماج الناجحة وإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. أولئك الذين رافقوهم في العراق وسوريا بمثابة "حكاية تحذيرية للآخرين في مجتمعاتهم الأصلية الذين قد يفكرون في اتباع طريقهم". يمثل فيروس كورونا تحديات في هذا المجال ونحن بحاجة إلى التأكد من عدم حدوثه تضخيم المظالم وتؤدي إلى مزيد من التجنيد. تركز بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، على الأطفال الذين انجرفوا في الصراع وتعتبرهم ضحايا بغض النظر عن الأدوار التي يخدمون فيها. من المهم تكريس الاهتمام لتأثير الصدمات والأطفال للعمل من خلال هذه الظروف واستعادة الحياة الطبيعية في أقرب وقت ممكن. شدد مايكل دوفين، على أنه "حتى إذا لم تختار الدول بشكل فعال إعادة مواطنيها، فقد تعلمنا أن العديد من أفراد عائلات داعش يجدون طريقهم للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية بمفردهم". جادل دوفين بأن النجاح هو الأكثر ترجيحًا بين أولئك الذين يشاركون في عملية العودة الرسمية بدلاً من أولئك الذين يسافرون ويعيدون الاندماج بمفردهم. يجب معالجة المخاطر التي تشكلها على المجتمع والتخفيف من حدتها لخفض مستوى التهديد العام. وأوضح دوفين كذلك، "إذا لم نطور برامج إعادة تأهيل وإعادة دمج فعالة الآن، يمكن أن يصبح هؤلاء الأطفال الموجة التالية من المقاتلين الإرهابيين أو المؤيدين".

تعد صحة الأطفال ورفاههم على المدى الطويل أمراً بالغ الأهمية لأن بعض مشكلاتهم قد لا تظهر على الفور. للمساعدة في ذلك، تحتاج الحكومات إلى الاستفادة من مواردها واكتساب الأدوات لمساعدة المجتمعات على معالجة نقاط الضعف التي تدفع الأفراد نحو التطرف. تشتهر الولايات المتحدة بإرسال المتخصصين إلى العديد من البلدان المختلفة للعمل من أجل إعادة ناجحة إلى الوطن. من المهم تعديل نهجنا عند مقابلة أفراد مختلفين والتعاون مع بعضهم البعض. يحتاج علماء النفس والأخصائيون الاجتماعيون والقادة الدينيون وأولئك الذين لديهم خبرة مع الأطفال المصابين بصدمات نفسية إلى العمل معاً ومعايرة معارفهم. تسمح البرامج الافتراضية الآن بمشاركة طويلة الأمد وتعزيز الثقة بين الشركاء الدوليين. يساعد إنشاء برامج حماية مستدامة طويلة الأجل على ضمان حصول الحكومة والمجتمع على الموارد التي يحتاجونها للنجاح. واختتم دوفين قائلاً: "نحن بحاجة إلى الاهتمام بالجيل الجديد الذي لم يسمع بقصص الرعب الخاصة بداعش والتطرف." يعد فهم كيف وما إذا كان سيتم قبول خطابهم في العقود القادمة أمراً أساسياً عند تطوير رسائل مضادة وتقليل التهديد العام. من بين أولئك الذين أرادوا القتال من أجل داعش لكنهم لم يفعلوا ذلك، من المهم جذب أصواتهم التي تساعد في ثني الآخرين.

إعادة الأطفال إلى الوطن، مع مراعاة الاحتياجات النفسية

مسألة العودة إلى الوطن متعددة الأبعاد وتنطبق على مجموعة متنوعة من المستويات المختلفة. في معرض التأمل في تجارب الأطفال الذين عاشوا في ظل داعش وكيفية مساعدتهم على تحقيق الإحساس بالحياة الطبيعية، أوضحت الدكتورة هايدي إليس، "يمكن أن يكون للاضطرابات في أي طبقة واحدة من البيئة الاجتماعية آثار عميقة على الطفل النامي في جوهرها. تحت حكم داعش، تمزقت كل الطبقات داخل المجتمع. التعليم والحياة الأسرية كلها مشبعة بالعنف. يحتاج الممارسون إلى الاستفادة من هذه المعلومات لإنشاء خطط إعادة تأهيل وإعادة دمج ناجحة. نحتاج أيضاً إلى فهم كيفية معالجة الدماغ للتهديدات."

"عندما نعاني من الصدمة، تحدث تغيرات في سلوكنا وعواطفنا وكيفية إدراكنا ومعالجتنا لأنفسنا والعالم من حولنا. وأوضح الدكتور إليس أنه عندما يعيش الطفل في بيئة من التهديد المزمن أو الشديد، فإن نظام الدماغ الذي يدرك ويستجيب للتهديد يصبح محفزاً". سيستجيب الأفراد عن طريق الخطأ لموقف وبيئة آمنة كما لو كانوا كذلك في خطر بسبب كيفية تأثير إدراكهم بتجاربههم. حتى إذا تم إبعاد الأطفال من وضع غير آمن، فإن صدماتهم العقلية وانتمائهم للخوف لا يتم حلها. أوضح الدكتور إليس، "يمكننا إعادة دمجهم في سياق أكثر أماناً، ولكن الدماغ سوف يستجيب كما لو أن بقاءهم

على المحك، مما يؤدي إلى سلاسل نمو تمنع قدرتهم على الازدهار في أماكن آمنة." فهم العلاقة بين الضغوطات والتعديلات النفسية.

يجب التعامل مع الصدمات من وجهة نظر متعددة التخصصات. أوضح الدكتور إليس ، "أنت بحاجة إلى فريق متعدد الممثلين يمكنه العمل معًا لتقييم هذه الاحتياجات وتلبية احتياجاتها. لا بد من مراعاة العوامل النفسية والعملية والقانونية والمجتمعية والعائلية لتشكيل خطط علاج فردية تستند إلى التدخل الإيجابي والنمو الفردي. من الأهمية بمكان أن يكون لديك وضوح حول تدفق المعلومات. يجب أن يكون هناك "خط واضح بين جمع معلومات العدالة الجنائية منفصلاً عما نحتاج إلى معرفته عن الفرد لفهم نقاط قوته واحتياجاته وكيف يمكننا تنفيذ الخدمات الداعمة لمنحهم أفضل فرصة للمضي قدماً،" د. إليس عقلائي.

يجب وضع قيود حول مشاركة المعلومات خارج وقت وجود خطر وشيك. يمكن أن تؤدي مشاركة المعلومات بشكل كبير جدًا، خاصة لأغراض المقاضاة، إلى "تقويض الثقة في تلك الخدمات، وبمجرد الانتهاء من ذلك، تفقد كل فرصة متاحة لنا". تساعد برامج بناء القدرات في تحديد العوائق التي تحول دون التنمية الصحية. صرح الدكتور إليس: "بمجرد تقوية الاتصال الاجتماعي وإزالة الحواجز، تكون قد جعلت شخصًا ما لديه المزيد من الخيارات فيما يتعلق بكيفية ارتباطه بالمجتمع وأين يرى نفسه". تعد سبل المشاركة المدنية مهمة، ونحتاج إلى الاستفادة مما فعلناه في الماضي من أجل التعلم الحي. يعد تنفيذ المراقبة والتقييم الصارم لهذه البرامج أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز النجاح في المستقبل.

معوقات قانونية، معوقات سياسية

بشكل عام، لا تزال الدول الأوروبية مترددة في إعادة مواطنيها من سوريا والعراق. في فرنسا، على وجه التحديد، على سبيل المثال، أوضح دومينيك إنشواوسبي أن ما يقارب 67 في المائة من الجمهور يعارضون إعادة الأطفال إلى أوطانهم، مما يثير العديد من المخاوف بين كيفية استجابة الحكومة لهؤلاء الأفراد. لا تريد الحكومة الفرنسية القبول أو تحمل المسؤولية عن النساء والأطفال المقيمين في المخيمات في شمال سوريا. بالإضافة إلى ذلك، لا توافق المحاكم على عمليات صنع القرار وغالبًا ما تروج لقناعات مختلفة. يسمح جمع الأدلة بإلغاء الجمل بسهولة لأنه يمكن استخدام أي دليل يتم العثور عليه تقريبًا. وأوضح إنشواوسبي أن "الدليل مجاني. لا توجد مشكلة في قبول فرنسا، ولا يوجد تقييم لما إذا كان يمكن استخدام الأدلة أم لا." فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن، اقترح إنشواوسبي اتباع خطى دول مثل كوسوفو و "دمج الدوائر المتخصصة في نظام العدالة " عند مقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. التقييم هو أساس كل حالة على حدة

وغالبًا ما يتم إهماله لأن السلطات لا تريد التعامل مع الإعادة إلى الوطن في المقام الأول. بالإضافة إلى ذلك، من السهل مقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في فرنسا، لكن جمع الأدلة يخلق عقبات يجب على أجهزة إنفاذ القانون العمل من خلالها.

شاركت بعض البلدان بنشاط أكبر في إعادة مواطنيها إلى أوطانهم، على الرغم من الاعتراف بالعوائق العملية والسياسية والقانونية التي تحول دون العودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بنجاح. غالبًا ما يواجه المدعون صعوبات من وجهة نظر فنية وكيفية التصرف بشكل أفضل أخلاقياً وقانونياً. جادلت أدتي ديما بأن النساء العائدات، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم وضعهن تحت قيود أقل صرامة، حيث يُنظر إلى وجودهن على أنه ضروري لنمو أطفالهن. الإقامة الجبرية هي عقوبة شائعة لضمان استمرار الأسرة في العمل والنمو. حتى عندما يمكن إثبات وجود المرأة في الأراضي التي يسيطر عليها داعش، من الصعب إظهار ما إذا كان قد تم افتراض دور سلبي أو نشط أم لا. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد عناصر مختلفة من أجل إدانة الفرد لتجنب أي مشاكل إجرائية. تقدم النساء في كثير من الأحيان دعمًا ماديًا لداعش لإرضاء أزواجهن ويمكنهن الحصول على أحكام أقل، على افتراض أنهن يعبرن عن الندم وأنهن من الجناة لأول مرة.

أوضح ديما أيضًا أنه "يجب أن تتم إعادة التوطين عندما يتعلق الأمر بمواطني بلدك، يجب أن يتحملوا مسؤولية معاملتهم وفقًا للقانون". من وجهة نظر قانونية، علينا احترام سيادة القانون.. في حين أن التعاون بين مختلف المؤسسات وعلماء النفس مفيد في عملية الإعادة إلى الوطن، يجب اتباع مجموعة صارمة من الإرشادات والسياسات. يهتم علماء النفس بهؤلاء الأفراد وإعادة دمجهم بطريقة مناسبة ويجب أن يشاركوا في كل خطوة، كما أشار ديما، مشيرًا إلى أن "الجملة نفسها ليست فعالة، ونحن بحاجة إلى العمل معهم وإعادة دمجهم".

استنتاج

من المرجح أن يظل المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين قاتلوا في العراق وسوريا مصدر قلق أمني رئيسي للعديد من الدول الغربية لسنوات قادمة. لقد تحول تنظيم داعش أيضًا إلى شبكة سرية، في كل من العراق وسوريا، بينما لا يزال يمثل أيضًا تهديدًا عالميًا بقيادة مركزية، وهو أمر يمثل إشكالية أيضًا. إن الفشل في التعرف على هذا الخطر ووضع سياسات مناسبة لمكافحته، إلى جانب معدل العائد المنخفض نسبيًا، يؤدي إلى خطر وقوع هجمات إرهابية في أوروبا وأمريكا أخرى. يبدو أن إعادة الاندماج السلمي في المجتمع أمر ممكن. في الواقع، لا يزال بعض المقاتلين الأجانب بعيدون عن مواصلة تطرفهم بمجرد عودتهم، وبالتالي، كما يتضح من رؤى الخبراء في المقال، من الضروري مواصلة استكشاف

الاعتبارات المذكورة أعلاه التي يمكن أن تؤدي إلى حلول فعالة للإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أفراد الأسر للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.